**مقياس: الأثار الإسلامية**

**أ/رابح فيسة محمد**

**المحور الأول:**

**المحاضرة رقم :4 الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لإيالة الجزائر ما بين القرن 18م/19م**

بعد تعيين خير الدين بيلرياي أصبحت الجزائر إحدى الولايات الثلاث للإمبراطورية العثمانية وأصبح لبايلرباي الجزائر بمقتضى هذا التعيين حق التصرف المطلق في الجزائر مع الإشراف على إقليمي تونس و طرابلس، لكن هذا الإشراف لم يدم طويلا فقد ألغى العثمانيون نظام البايلر باي سنة 1588م خوفا من أن يفكر هؤلاء الولاة في الانفصال فأصبحت الجزائر ولاية عادية يعين على رأسها باشا تغيره الأستانة كل ثلاث سنوات  
لم يهتم الباشاوات بشؤون الرعية بل انصرف همهم إلى جمع اكبر قسط من الأموال في انتظار مدة الولاية، وبذلك انتقلت السلطة من أيديهم إلى ضباط الجيش الذين بدأ نفوذهم يتعاظم تدريجيا مع بداية سنة 1659م، وأصبح حكام الجزائر العثمانية يعينون من بينهم ضابطا برتبة أغا كحاكم فعلي على الولايات غير أن هذه المرحلة لم تطل مدتها و ذلك لأن الأغا لم يكن يستقر في منصبه أكثر من شهرين نتيجة للتنافس الشديد بين الضباط على الحكم ،فكانت الجزائر خلال الفترة من 1518-1671م إيالة عثمانية تتلقى المساعدة المالية و العسكرية من الخلافة و قد اهتم الحكام في هذه المرحلة بتوحيد الجزائر سياسيا و ذلك بالقضاء على الإمارات المستقلة وإخضاعها لسلطة مركزية مقرها مدينة الجزائر كما وجهوا جهودهم لتحرير موانئ البلاد من السيطرة الإسبانية وفرض سيطرة الأسطول على الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط ،ومع بداية سنة 1671م دخلت الجزائر مرحلة جديدة تميزت بتولي طائفة رياس البحر السلطة، و هم ضباط البحر الذين نصبوا نظاما جديدا يتمثل في تعيين حاكم للبلاد يلقب بالداي ،وقد التزم الدايات باحترام العلاقة الموجودة مع الدولة انية باعتبارها خلافة إسلامية، لكنهم سلكوا سياسة مستقلة فيما يتعلق بالشؤون الخاصة للبلاد ، فالداي هو الذي :  
- يعقد الاتفاقيات الدولية

-يستقبل البعثات الدبلوماسية( القناصل)

- يعلن الحرب ويبرم معاهدات السلام

وباستقرار نظام الدايات تكون في مدينة الجزائر ديوان مستقل هو أشبه بمجلس الوزراء، فهناك وكيل الخرج المختص بشؤون البحرية، و البيت مالجي المختص بالشؤون المالية و رئيس أمين مدينة الجزائر و خوجة الخيل الذي كان يشكل حلقة إتصال بين الجزائريين و الحكومة.

**1- التنظيم السياسي لإيالة الجزائر في الفترة العثمانية:**

لقد قسمت الجزائر في العهد العثماني إلى أربعة أقاليم رئيسية هي كالآتي:

1- دار السلطان:تضم مدينة الجزائر وضواحيها.

2- بايلك التيطري :عاصمته المدية كما يضم الجهات الواقعة جنوب دار السلطان وكذا المناطق الوسطى.

3- بايلك الشرق : يقع شرقي دار السلطان و بايلك التيطري كان أكبر المقاطعات و الأقاليم وعاصمته قسنطينة.

4- بايلك الغرب :عاصمته مازونة ثم معسكر بعد ذلك وأخيرا وهران بعد خروج الاسبان 1792م.  
 كانت هذه المقاطعات مقسمة إلى قيادات و على رأس كل منها شيخ قبيلة و كان الجهاز الإداري جهازا لا مركزيا حيث أن اية علاقة للحكومة برعاياها كانت علاقة غير مباشرة، تعتمد على استعمال الزعماء المحليين لجمع الضرائب و فرض الأمن يمكن استنتاج أهم الخصائص التي ميزت الدولة الجزائرية أنذاك كما يلي:  
  
أ- لم يعد تعيين رجال الحكم قائم على الإنتخاب من طرف ممثلي الشعب فلم يكن النظام السياسي ملكيا وراثيا ولكنه لم يرتق إلى نظام جمهوري.

ب- حافظ النظام الإداري على التقسيمات القبلية و الزعامات المحلية فلم تتبلور الصفة العصرية للدولة.

**2- الحياة الإجتماعية و الإقتصادية:**

إن البنية الإجتماعية للمجتمع الجزائري كانت تتميز بنوعيتها القبلية خارج المراكز الحضرية و تنوعيتها الطائفية داخلها.  
أهمها:

**- الأتراك:** كان عددهم غداة الإحتلال الفرنسي يتراوح بين حوالي عشرة آلاف و ثلاثين ألف نسمة من الأصليين و المندمجين.

**- الكراغلة:** هم المنحدرون من آباء أتراك أصلا بالمهنة من الإنكشاريين و الراس و أمهات جزائيات في "حالة الجزائر" و كان عددهم يبلغ خمسة آلاف نسمة عام 1808 و أكثر من 16000 نسمة مقابل 14000 نسمة تركيا بمدينة الجزائر في القرن الثامن عشر (18مـ.

**- البرانية و الدخلاء:**هم الأهالي الحديثو الإستيطان بالمدن.

**- الحضر أو البلدية:** يتكونون أساسا من الموريسكيين الأندلسيين الذين فروا من الإضطهاد والإبادة الجماعية (محاكم التفتيش) بالإضافة إلى بقية الأهالي من المستوطنين القدماء في هذه المدن.  
**اليهود:**هم الذين كانوا موجودين بكثرة في قطاع التجارة و في مختلف القطاعات السياسية للمتعاقبة على رقم قلتهم و قد جاء بعضهم من أوربا في القرن الثامن عشر (18مـ) و استوطنوا مدينة الجزائر كما ارتفع عددهم نسبيا مع هجرة الموريسكيين طمعا في حماية المسلمين لهم و بخاصة في مدينتي الجزائر و قسنطينة التي بلغ عددهم فيها قرابة عشر سكانها.

هذا بالإضافة إلى أقليات مسيحية أوربية (فرنسيين، مالطيين، إيطاليين ، إسبان..) و كان مجموع هذه الفئات لا يمثل حسب بعض المصادر أزيد من 6 بالمئة في أحسن الأحوال من مجموع سكان الجزائر، أما خارج المدن و الحواضر الكبرى، فكان عمق الجزائر و سوادها عبارة عن أرياف ذات بنية قبلية تمثل حوالي 94 بالمئة الباقية  
و عليه فيمكن تصنيف سكان الريف في الجزائر إبان العهد العثماني تبعا لعلاقاتهم بالحكم البيلكي إلى الأنواع القبلية التالية:

**- قبائل الرعية:**

تسود فيما كان يسمى بـ "الأوطان" و هي مناطق محيطة بالمدن خاضعة للبايلك

**- قبائل المخزن:**

هي قبائل أعوان للسلطة في إخضاع قبائل الرعية تمثل دورها في جمع الضرائب، و كان بعض قادتها أتراكا.

**- قبائل الاحلاف:**

هي القبائل التي كانت تتبادل الخدمات و المصالح مع السلطة و كانت موجودة أساسا بين قبائل الرعية و القبائل المستقلة مشكلة مناطق عازلة و أحزمة وقائية للسلطة.

**- القبائل المستقلة:**

كانت موجودة أساسا بالمناطق الجبلية (الظهرة، الونشريس، قسنطينة) وبشمال الصحراء و هي مناطق يقع معظمها في شرق الجزائر و بخاصة منه ما كان يعرف ببايلك الشرق.

عند دراسة أوجه النشاط الإقتصادي و الحياة الإجتماعية للجزائر العثمانية يلاحظ الطابع الزراعي و الرعوي الذي تمركز أساسا في الارياف و أطراف المدن هذا في حين أن الحواضر تكاد تنفرد بالنشاط الحرفي لو لا وجود قدر قليل من نشاط حرفي متواضع يهدف إلى تلبية الضرورات المنزلية و يقوم على الاكتفاء الذاتي في الأرياف، و إلى جانب ذلك لعبت التجارة الخارجية و الداخلية دورا مهما داخل البنية الإقتصادية للمجتمع الجزائري عموما و البنية الحضرية بشكل خاص.

لقد هيمن النشاط الإقتصادي في الأرياف الجزائرية و بخاصة النشاط الزراعي و الرعوي، و فيما يخص أشكال الإنتاج، فإنها كانت موزعة على أربعة مجالات طبيعية تتمثل في المرتفعات الجبلية و التلال و السهوب و أطراف الحواضر تشكل في مجملها كلا إجتماعيا و إقتصاديا يميز الريف الجزائري والإمتدادات الريفية التابعة للحواضر.

بالرغم من تنوع هذه المناطق التي تنتحل هذا النمط من العيش فإن الانتماء إلى الجماعة العمرانية يشكل الشرط الضروري لاستمرار الحياة الإجتماعية ففي كنف هذا التجمع تتحقق ملكية العضو لشروط العمل و الإنتاج أي أن إنتماء الفرد للجماعة شرط تحقيق وجوده فهي تتوسط العلاقة فيما بينه و بين الأرض و وسائل العمل، و هكذا فإن العائلة الممتدة تشرف في المرتفعات الجبلية و بشكل نسبي على الملكية الصغيرة التي تعتبر مجالها واضحا و بين حدائق الجيران و هي (أي الأسرة الممتدة) تمثل الأسرة النووية ( الصغيرة) وجودها ضمنها.   
و تعتبر "التويزا" أكثر اشكال التضامن القروي شهرة و هي كثيرا ما تجد الفرصة للظهور في أراضي الأوقاف و يلاحظ أن الأب أو الأخ الأكبر في كل أسرة هو الذي يمثل أفراد أسرته في احتفالات القرية و ينوب عنها في التجمعات التي تعقد في المسجد و من أجل تأمين إعادة انتاجها فإن الأسرة تضيف إلى أنشطتها المعروفة بعض الصناعات الحرفية المرتبطة باستغلالها و التي أحيانا ما يوجه بعضها نحو السوق.

|  |
| --- |
| **الصناعة و التجارة:**  لقد شهد النشاط الصناعي خلال القرن 18/19م ثلاثة اشكال من النشاط وهي الشكل الحرفي للإنتاج و شكل البايلك للإنتاج (التابع للسلطة أو البايلك) والشكل السابق للتصنيع .  يظهر هذا أولا من خلال الصناعة المنزلية فقد أدى إلى تطور إنتاجية النشاط الزراعي الرعوي إلى بدايات لتخصيص جزء من سكان الريف في بعض الصناعات مثل صناعة الأحذية و اللباس، و بعد ازدهار النشاط التجاري و توسيع التجارة و اتساع المدن خلال اندماج التشكيلة الإجتماعية في المجال الإقتصادي للخلافة العثمانية نشطت الصناعات وامتدت حتى أصبحت لا يخلو إقليم من الأقاليم من بعضها و كانت هذه الحرف تستجيب للمتطلبات المحلية للمدن أو المناطق المجاورة وكان بعضها يصدر إلى الخارج، كما كانت هذه الحرف تعرف تنظيما اجتماعيا محكما و توزيعا اجتماعيا للعمل له قواعده و حدوده فكل فـرقة كـانت لـها نقاباتها أي أن هذه الصناعات التقليدية لها تنظيمات مهنية حيث كان لمختلف الحرف، فكان تنظيمات للدباغين الإسكافيين لصانعي البرادع وتنظيمات لحائكي الصوف و القطن و الحرير و المطرازين و الصباغين وللنجارين و للحدادين و لصانعي الأسلحة و صانعي المجوهرات ،و كذلك كان لكل حرفة نظامها الخاص و مسؤولها الذي يشرف عليها الذي يطلق عليه "الأمين" أو "النقيب" و كان ينتخب يختار بأغلبية أصوات الحرفيين و هو يلتزم بالدفاع عن ممثليه أمام السلطات و يعتبر النقيب إضافة إلى إشرافه على البيع والشراء الآمر و الموجه للتعاونية وفق قواعد العزف و هو أيضا يراقب جودة المنتوج و يفك النزاعات التي تنشأ بين المعلم و الصناع أو بين رؤساء الورشات ويقوم بتعليم المبتدئين أصول الحرفة و العمل،و من الناحية الإجتماعية كان النشاط الحرفي يشهد تمايزا اجتماعيا يستند في أغلبه إلى العامل العرقي فكل حرفة كانت خاضعة لجماعة عرقية كما كان لكل حرفة أهلها فيهود الجزائر و قسنطينة مثلا كانوا يحتكرون الصناعات الخاصة بالمعادن الثمينة في الوقت الذي كانت فيه السلطة تحتكر بعض البضائع و المشاغل و كانت عملية الاحتكار التي تمارسها السلطة العثمانية عاملا في إعاقة و منع تطور الحرفيين الأثرياء إلى شكل صناعي أكثر تطورا،و عليه فالسلطة العثمانية و الجزائر كانت تحتكر جزءا من النشاط الصناعي مثل صناعة السفن و مسابك المدافع و مطاحن الدقيق و المحاجر وهذه الصناعات الإستخراجية كانت تمثل مجموعة الضروريات التي تستند إليها قوة البايلك،وقد أدى هذا الوضع إلى تدعيم سلطة الداي الإقتصادية و السياسية على هذا النحو و احتكار الدولة للتجارة الخارجية و كذا اشتداد المنافسة الأوروبية للمنتجات المحلية إلى إفشال تحول البرجوازية الجزائرية إلى برجوازية تحويلية على غرار البرجوازية الأوربية التي وضعت الحرف تحت تصرفها و لم تضيق عليها مجال الإستثمار في هذا المجال،إن المتمعن في هرم القوة في المجتمع يلاحظ على رأسه الأقلية التركية الحاكمة التي استأثرت بمقاليد الحكم والصناعات الكبرى، و تستحوذ على 1,5 مليون هكتار من الملكية العقارية إلى جانب ما تدر عليها عوائد الضرائب و التجارة و حسب البعض فإن السيطرة التركية بلغت ذورة شرعيتها مع ظهور فكرة الحدود و السيادة الإقليمية و ذلك منذ القرن السادس عشر 16م وقد تمكنت بعد فترة وجيزة من تكوين جيش بحري مكنها من السيطرة على غرب البحر الأبيض المتوسط حيث استمرت هذه السيطرة زهاد ثلاثة قرون و بفضلها عاشت الجزائر إلى غاية مطلع القرن التاسع عشر كما يذكر بعض المؤرخون أن مدينة الجزائر اشتهرت بمحاربيها إلى حد أن سبع دول كانت تدفع للداي حربه منتظمة كما كانت هناك ثماني دول منها إنجلترا يقدم إليه الهدايا النقدية و العينية حتى تتجنب التعرض لقرصانها.  أدت القوة العسكرية على الخارجي كذا الداخلي إلى تحول المجموعة العسكرية تدريجيا إلى وضع شبه إقطاعي في الداخل و استنادا إلى هذه الشرعية راحت هذه القوى تدعم نفوذها بواسطة بعض الشرائح الإجتماعية في مواجهة قوة القبائل التي لا تعترف بالولاء الديني و لا تدفع الضرائب إلا تحت أسنة الرمــاح و من بين هذه الشرائح الإجتماعية الكراغلة و الذين يرون أنهم ينتمون إلى العائلات الكبيرة ،و إلى جانب الكراغلة نجد الأندلسين الموريسكيين المطرودين من الاندلس الذين لعبوا دورا هاما في إعادة إحياء النشاط الحرفي و إلى جانب هؤلاء نجد القبائل التابعة للسلطة و تدعى قبائل المخزن التي تلعب دور الشرطي أما القبائل المنشقة و هي تستغل أٍراضي البايلك و يتمتع بتفويضها بجباية الضرائب من القبائل الأخرى.  لقد كشفت عملية التداول التجاري على وجود تبادل سلعي بسيط و تداول سلعي لراسمال وقد عرفت الجزائر نموذجين لهذا الشكل الأخير للتجارة (التداول السلعي ) يتمثلان في تجارة القوافل الكبرى و التجارة مع أوربا تبين عملية التبادل السلعي البسيط الداخلي عن وجود تقسيم نسبي للعمل بين المدن و القرى، يقتصر غالبا على المقايضة سواء بالنسبة للتبادل الحاصل بين الشمال و الجنوب (تمور-مقابل حبوب) أو ذلك الذي يتم بين السهول و المناطق حيث تتم مقايضة الخضار و الفواكه و الزيت و منتجات الحرف مقابل الحبوب بينما يدل النوع الثاني من أشكال التجارة على توافر الصلات بين إفريقيا و أوربا.  و منذ القرن التاسع عشر بدأت الحرف و مختلف الانشطة التقليدية الجزائرية و العهد العثماني و معها الإقتصاد الحضري في التدهور لصالح المنتجات الأوربية ثم لم يقتصر الأمر على الحواضر حين امتد هذا التأثير إلى داخل الأرياف.  **مصادر ومراجع:**  1- سعيدوني ناصر الدين، فحص مدينة الجزائر، دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر.  2- سعيدوني ناصر الدين: دراسات في الملكية العقارية.  3- لعنتري محمد صالح: سنين القحط و المسغبة ببلاد قسنطينة مخطوط رقم 2330، المكتبة الوطنية.  4- الجيلالي عبد الرحمن بن محمد: تاريخ الجزائر العام.  5- الزبيري محمد العربي: مذكرات أحمد باي و حمدان خوجة و بوضربة. |